

## ندوة

### العمل الأهلي الفلسطيني: اتجاهات شتى ومشكلات كثيرة

عبد الرحمن التميمي  
غسان الخطيب  
هديل رزق القزاز\*

جورج أبو الزلف  
جورج جقمان  
أديب زيادة

أدار الندوة: زكريا محمد  
وخالد فرّاج\*\*

العمل الأهلي ليس جديداً على المجتمع الفلسطيني، ولعل براعمه الأولى نشأت مع ظهور المجتمع الحديث في نهاية عصر الدولة العثمانية وبداية الانتداب البريطاني. ومهما يكن الأمر، فقد شهدت المناطق الفلسطينية، مع قيام السلطة الفلسطينية في سنة 1994، طفرة غير مسبوقة في أعداد الجمعيات الأهلية غير الحكومية (NGO'S) والتي شملت بنشاطها مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، كالرعاية والتدريب المهني والصحة والثقافة والقانون والحريات وحقوق الإنسان والمرأة، إلخ. ورب قائل إن هذا الكم من الجمعيات الأهلية المستقلة غير بريء سياسياً، وإن أغلبيتها مرتبطة بالجهات المانحة التي لديها مجموعة من الأهداف السياسية تسعى لتنفيذها، ومنها إيجاد "طبقة وسطى" فلسطينية منسجمة مع القيم الغربية، ولا سيما في مسائل الحريات والديمقراطية والليبرالية الفكرية والاقتصادية.

إن هذا الشأن جدير بالبحث والتقصي واستكشاف واقع الحال ورصد الاتجاهات العامة له. ولهذا رغبت "مجلة الدراسات الفلسطينية" في تسليط الضوء على هذه الظاهرة، وارتأت عقد هذه الندوة التي شارك فيها ناشطون مرموقون في العمل الأهلي ممن هم على دراية وفيرة بشعاب هذا الميدان الحيوي من ميادين المجتمع. وفيما يلي وقائع هذه الندوة.

### التمويل الخارجي:

#### ثقافة الاستجداء تحكم الجميع

■ تشير حال العمل الأهلي الفلسطيني إلى أن البلد صار رهينة المانحين وجداول أعمالهم، فأموالهم التي تتدفق تُستخدم للتأثير في السياسات الوطنية، وفي تكوين فئات اجتماعية تقبل بهذا التأثير وتدعو إليه، من دون إيجاد جسم وطني واحد للتعامل معهم ووفق غاياتهم. لذا فهم يستأثرون بالعمل الأهلي ويتحكمون في مؤسساته، فيعصرونها ويفرضون شروطهم عليها. فما هو المخرج من هذا الوضع الخطر؟

جورج أبو الزلف: أود الإشارة إلى بعض الحقائق المهمة التي أكدتها التجربة:

**الأولى:** تفضيل المانحين، في معظمهم، تمويل المشاريع المحددة المدة، والتي لا يمكن، بأي حال من الأحوال، أن يكون لها طابع الاستدامة، وإنفاقهم أموالاً طائلة لا يمكن أن تُعتبر إلا هدراً للموارد ومضيعة للوقت والجهد.

**الثانية:** قبول بعض المؤسسات الأهلية الفلسطينية بالحصول على تمويل من المانحين مشروط بتوقيع وثائق تناهض "الإرهاب"، الأمر الذي يتناقض مع قانون الجمعيات الأهلية لسنة 2000 الذي ينص على رفض التمويل المشروط. وأهم هؤلاء المانحين: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، والحكومتان الأسترالية والكندية، وغيرها. إن القبول بهذه الشروط هو انتهاك للقانون الفلسطيني، ويثير تساؤلات أخلاقية كثيرة عن مدى صدقية هذه المؤسسات ووطنيتها.

**الثالثة:** تشديد العديد من المانحين على تمويل مشاريع ما يسمى "بناء السلام"، أو ما نسميه نحن مشاريع التطبيع، بحيث يصرف عليها الملايين لتحقيق غايات سياسية تتناقض مع ما يصبو إليه شعبنا في الحرية وتقرير المصير. هذه الحقائق تحد إمكان وجود رؤية واحدة وواضحة لمجمل مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين.

**أديب زيادة:** يمكن محاكمة التمويل الخارجي من زاويتين: الأولى تتعلق بجهة التمويل، والثانية بجدول الأعمال أو شروط هذا التمويل. وفي داخل كل جهة هناك جهات، ففي الغرب هناك أطراف حكومية وأخرى غير حكومية، ومنها ما اشتهرت مواقفها بالعداء للقضية الفلسطينية، وتمويل هذه الأطراف مرتبط بجدول الأعمال السياسي الخاص بها. وهناك جهات تصنف "صديقة"، وتبدي استعداداً للتعامل مع المنظمات المحلية وفقاً لشروط أخف من تلك التي تفرضها نظيراتها اليمينية.

يجب ألا نضع الجميع في سلة واحدة. وعلى منظمات العمل الأهلي التنسيق فيما بينها لرسم سياسة وطنية محددة تقي هذه المؤسسات الوقوع في شرك الجهات الممولة، وتضع الضوابط كي لا تكون فريسة غاياتها، بالتالي تخدم أهدافها غير النبيلة. وإذا كان من الممكن قبول التمويل لدعم مشاريع البنى التحتية من دون إجهاد العقل، فإن على مؤسساتنا الفلسطينية أن تعد للعشرة قبل أن تتعامل مع الجهات الممولة في القضايا الفكرية أو السياسية، ولا سيما تلك التي تتعارض مع الثوابت الوطنية. فمن غير المقبول، بأي حال من الأحوال، العمل مع مؤسسات مانحة معروفة بارتباطها بوزارة الخارجية أو بالمخابرات في دول معادية. فهذه الدول، وبدلاً من أن تبذل جهداً كبيراً في الوصول إلى المعلومة التي تشكل قاعدة مهمة لرسم السياسة، نراها تحصل وبأبسط الطرق على حاجتها من المعلومات معتمدة على أبناء البلد من المثقفين والنخب. وهذا غير جائز بتاتاً.

ومن الأمثلة لذلك تلك الدراسات التي طلبها بعض الجهات الممولة بشأن "قدرة الضفة الغربية وقطاع غزة على استيعاب اللاجئين الفلسطينيين - دراسة جدوى"، فقد كان من المفترض أن يستغل بعض المنظمات الدولية هذه الدراسة ليبنى عليها سياساته. وهناك مشروع آخر بخصوص إعادة تثقيف اللاجئين الفلسطينيين بخياراتهم، تبنته إحدى مؤسسات المجتمع المدني بدعم من مؤسسة دولية معروفة بارتباطها المباشر بوزارة الخارجية في بلدها، والأمثلة تطول. وبناء على عملية استقراء جدول أعمال التمويل الغربي بمجمل تلاوينه، نجد ما يلي:

**أولاً - تطابق الأجندة:** عمل كثير من مؤسساتنا المحلية على مواءمة جدول أعماله مع جدول الأعمال الأجنبي كي يحصل على الدعم اللازم. ولقد ساعد هذا الأمر في شيوع ثقافة الاسترزاق، ولا سيما عند بعض المتعلمين القادرين على التحدث والكتابة بالإنكليزية. ولنا أن نتخيل كيف يمنع المال عن المؤسسات الملتزمة حق اللاجئين في العودة، أو تلك المؤسسات التي تعنى برعاية شؤون الأسرى.

**ثانياً - لون المؤسسة:** يندر أن يبدي الممول الغربي استعداداً للتعامل مع غير "الليبراليين"، لأن النخبة "الليبرالية" هي مهوى أفئدة الممول، وهي رجاله في الميدان، وعينه وأذنه ويده. والليبرالي الملتزم قضايا بلده نادراً ما يجد من يبدي استعداداً لتمويله بلا شروط.

**ثالثاً - التطبيع:** الجهات الأكثر تلقياً للتمويل هي الأكثر تطبيعاً أو "تتبيعاً". فالعاملون فكراً أو ممارسة في إطار التطبيع هم الأكثر حظوة.

**جورج جقمان:** هذا السؤال مهم على أكثر من صعيد. ففيما يتعلق بالسلطة الفلسطينية والاقتصاد المحلي، من الجلي أن الاحتلال ووجود ما يزيد على 550 حاجزاً في الضفة الغربية هما عائق أساسي أمام النشاط الاقتصادي والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة، وهذا ما أكدته أكثر من تقرير للبنك الدولي. بالتالي لا مناص للسلطة الفلسطينية من الاعتماد على "الدول المانحة" عربية أكانت أو أوروبية، ما دام الوضع على حاله.

أما بالنسبة إلى المؤسسات الأهلية، فإن الدعم الذي تحصل عليه يقل عن خمسة في المئة من الدعم الذي يجب أن تحصل عليه السلطة الفلسطينية خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

لكن يمكن أن يسجل ضد المنظمات الأهلية، حتى في حدود تمويلها الضئيلة، أنها لم تسع للتأثير بصورة فاعلة في جداول أعمال الممولين. ولا أقصد هنا القول إن أولويات الممولين تتعارض دائماً مع الحاجات المحلية، فهذا الاعتقاد إن وجد غير صحيح، فنحن مثلاً بحاجة إلى مؤسسات حقوق إنسان، ومؤسسات تعمل من أجل ديمقراطية المجتمع، ومؤسسات صحية تقدم خدمات لا تقدمها الحكومة. لكن، وعلى الرغم من هذا، لم تعمل المؤسسات الأهلية

على تعزيز مقدرتها على إملاء جدول أعمال محلي كلياً، وأقول إملاء، لأن في وسعها القيام بذلك، ولأن الممولين ملزمون تقريباً بإنفاق أموال مرصودة بموجب سياسات حكومية، أو بموجب سياسات مؤسسات أهلية أوروبية. هذا يجب أن يسجل كفشل، ومن أسبابه غياب تصور تنموي للقطاع الأهلي ككل، وبالتالي غياب فكر تنموي شامل، وكذلك تسييس العمل الأهلي، إذ يخطئ من يظن أن الفتوية السياسية ليست عنصراً حاضراً في المؤسسات الأهلية. وسبب ذلك يعود إلى عدم استقرار النظام السياسي الفلسطيني على نحو ديمقراطي. إن الدول السلطوية كلها تسعى لتضييق حرية عمل المؤسسات الأهلية واختراقها.

**هديل رزق القرزاق:** إن تمويل المانحين هو تمويل مشروط ومسيس على العموم، وله أهدافه المعلنة أحياناً وغير المعلنة في أكثر الأحيان. لكن هناك العديد من الاعتبارات التي يغفلها مراقبو واقع المنظمات الأهلية والتمويل الأجنبي في فلسطين لعل أولها أن هناك استحقاقات على المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني. فتمويل المانحين هو حق من حقوق الشعب الفلسطيني لا منحة أو منة يتفضل بهما المانحون.

إذا نظرنا إلى التمويل الأجنبي من منظور حقوقي فستختلف طرق التعامل معه، إذ يصبح جزءاً من الحق العام مثله مثل أملاك الدولة والمصادر الطبيعية والمياه وغيرها، أي أن فوائده يجب أن تعم الجميع، ومن حق المجتمع وممثليه مساءلة السلطة والمنظمات الأهلية عن كيفية التصرف في هذا الحق العام. فالنظرة الحقوقية لهذا الدعم تغير سياسة "اليد العليا" التي تتبعها الجهات المانحة حتى الآن، والتي جعلها تتحكم في متلقي الدعم وتفرض شروطها المذلة، وتطبق أجندتها التنموية الخاصة، كما تغير في الوقت نفسه من شعور الفلسطينيين بأنهم "مضطرون" إلى قبول الدعم على علته، وتكسر ثقافة "الاستجداء" التي تحكم تصرفات الجميع بما في ذلك السلطة والمنظمات الأهلية وحتى الأفراد. فالحصار الاقتصادي أفرز موقفاً يتمثل في اللهاث وراء المانحين لقاء أي ثمن سياسي، ولم تبرز أي أصوات تعارض هذا الاستخدام الفاضح للتمويل كوسيلة ابتزاز سياسي.

على صعيد المنظمات الأهلية، غالباً ما يتم إغفال أن بعضها سبق السلطة الفلسطينية في نشأته وفي حصوله على التمويل الأجنبي، بل ربما كان التنافس بشأن التمويل أحد أسباب الاحتكاك بينهما. هناك أمر آخر يتمثل في غياب كل من العقدين القانوني والاجتماعي بين السلطة وبين المنظمات الأهلية، اللذين يتيحان للأولى دور الرقابة والمحاسبة والتمويل أحياناً، وللثانية دور المساءلة والضغط والتأثير. فغياب هذه العلاقة أدى إلى تخوف المنظمات الأهلية من محاولات السلطة مراقبة التمويل، بحجة أن هذا الأمر سيؤدي إلى الحد من حرية المؤسسات وقدرتها على العمل. وفي ظل غياب القانون الذي يخضع له الجميع، والدور الفاعل للسلطات القضائية والتشريعية، سيبقى هذا التوتر قائماً وسيكون من الصعب على المنظمات الأهلية الخضوع لأي معايير تقترحها السلطة للرقابة والمحاسبة. وفي الوقت نفسه، وبسبب التنافس الكبير جداً بشأن مصادر التمويل، سيكون من الصعب على المنظمات الأهلية أن تنسق فيما بينها، أو بينها وبين السلطة، بحيث يتم التعامل مع أي عقد تمويل بطريقة سرية، وتبقى شروط المنحة بين المانح والمنظمة الأهلية، غير خاضعة لأي معايير، بل لا ينطبق عليها مفهوم المال العام الخاضع للمساءلة.

**عبد الرحمن التميمي:** من التبسيط الافتراض أن الدول والمنظمات المانحة ليس لديها جدول أعمال سياسي، أو مصالح تحاول الوصول إليها عبر التمويل. فمحاولات فرض الأجندات على المجتمع الفلسطيني واضحة، من حيث المبدأ، في حالة السلطة الفلسطينية، لكنها أقل وضوحاً في حالة المؤسسات الأهلية. إلا إن من الظلم وضع مؤسسات العمل الأهلي كلها في سلة واحدة من حيث استجابتها لمتطلبات المانحين. ويمكن تقسيم هذه المؤسسات إلى فئات ثلاث هي:

- (1) مؤسسات تمويلها مؤسسات شبيهة لها وتقاسمها الرؤى، وفي مثل هذه الحالات يكون العامل الحاسم في الشراكة هو التشابه الفكري.
- (2) مؤسسات تتطلع إلى التمويل بغض النظر عن مصدره، فما يهمها في الدرجة الأولى، هو زيادة حجم التمويل وتعاضل أرقام حساباتها المصرفية.
- (3) مؤسسات تنفذ الأجندة الخاصة بالمولد عن بوعي وتفهم واضحين للدور الذي تؤديه، وهذا النوع هو الأكثر خطراً.

**غسان الخطيب:** يعتبر التمويل الأجنبي شديد الأهمية في فهم واقع المنظمات غير الحكومية في فلسطين وذلك لسببين رئيسيين: **الأول**، لأنه المصدر الأساسي، إن لم يكن الوحيد، للتمويل. إذ إن التمويل الذاتي، مثل اشتراكات الأعضاء والمساهمات المحلية، سواء أكان من القطاع الخاص أم من الحكومة، هو محدود للغاية. **والثاني**، الأهمية السياسية للقضية الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك، فإن المساعدات الدولية للشعب الفلسطيني سيئة إلى أبعد الحدود.

وقد مر التمويل وتأثيراته بمرحلتين: الأولى قبل قيام السلطة، والثانية بعدها. أما في أثناء مراحل الاحتلال المباشر، فكانت أكثر المعونات ذات طابع إنساني، وإلى حد أقل، تنموي، وكانت أجندة المنظمات غير الحكومية متقاربة، وتتعلق بتقديم العون الإنساني والتنموي، وفضح إجراءات الاحتلال إعلامياً وقانونياً، وكسب ثقة جمهور المؤسسات غير الحكومية التي كان أكثرها مرتبطاً بأحزاب ومنظمات سياسية.

بعد قيام السلطة، كان لكل من المؤسسات غير الحكومية والمانحين أجندات سياسية متباينة أحياناً أو متنافسة، وفي بعض الحالات كانت مصالح المانحين السياسية الخاصة تتوافق مع مصالح المؤسسات. وفي مثل هذه الحالات كان هذا التوافق يأخذ منحى خطراً. ومن أقرب الأمثلة وأبرزها المرحلة التي استخدمت فيها الدول المانحة حجة الدعوة إلى إصلاحات في السلطة من أجل التخلص من عناصر أساسية في القيادة الفلسطينية بما فيها الرئيس عرفات، أو من أجل حدّ صلاحياته على الأقل.

### العمل الأهلي والتنمية

■ هل ساهمت المنظمات الأهلية الفلسطينية في إيجاد حالة تنمية مستدامة في فلسطين وفي المجتمع الفلسطيني؟

**عبد الرحمن التميمي:** هناك فرضيات يشملها السؤال وتحتاج إلى دراسة كي نستطيع البناء عليها: **الفرضية الأولى:** أن هناك اتفاقاً على مفهوم التنمية. فهل يوجد اتفاق شامل بين المؤسسات الأهلية من جهة والسلطة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى على مفهوم التنمية الذي نريده، بغض النظر عن مفهومها في الأدبيات المعروفة؟ ليس هناك اتفاق.

**الفرضية الثانية:** إن المجتمع الفلسطيني مكتمل النضوج. أنا أيضاً أشك في أن المجتمع المدني الفلسطيني ناضج كلياً.

**الفرضية الثالثة:** تتعلق بآليات التنمية، أي هل إن الأدوات المستخدمة في التنمية تؤدي إلى تنمية شاملة؟ بمعنى هل يمكن للأدوات المؤسسية، والموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه، والموارد الاجتماعية مثل العنصر البشري، أن تؤدي إلى تنمية شاملة؟ إن المؤشرات كلها تدل على أن ليس هناك اتفاق كامل بين مكونات المجتمع الفلسطيني على ما هو تنمية، وما هو ليس بتنمية. وأنا من الذين يقولون بعدم وجود اتفاق على أي تنمية نريد. هل هي تنمية صمود، أم تنمية البحث عن الوجود، أم تنمية اجتماعية اقتصادية شاملة، كما هي في المجتمعات المستقرة؟!

القضية الأخرى هي الآليات التي يجب أن تقود إلى التنمية، وأنا أعتقد أن المجتمع الفلسطيني ما زال يتلمس طريقه إليها. هل هي التنمية بالمشاركة مع المجتمع؟ الإجابة عن هذا السؤال صعبة، بدليل الخطة الأخيرة للتنمية التي وضعتها السلطة الوطنية، والتي لا تشرك فيها السلطات المحلية أبداً. وهذا يشير إلى أن هناك خلافاً في الرؤية في خطة التنمية والآليات.

أما الأحزاب السياسية، فيندر أن ترى حزباً سياسياً يتبنى مواقف ذات محتوى اقتصادي بمعزل عن الأمور السياسية. فهو مع التنمية التي تطرحها السلطة السياسية إذا كان متوافقاً معها على الرغم من مخالفتها رؤيته الاقتصادية، وهو ضد التنمية إذا لم يكن متوافقاً معها سياسياً. بمعنى آخر، إن الأحزاب السياسية لا تعبر عن رأيها في التنمية إلا من خلال مصالحها السياسية، لا من خلال رؤيتها الاجتماعية والاقتصادية، فيما لو كان لديها مثل هذه الرؤية أصلاً.

## حدائي وتقليدي!

**أديب زيادة:** نحن الآن أمام نمطين من أنماط العمل الأهلي الفلسطيني: نمط أهلي (تقليدي) عمل في إطار تنمية الصمود والعمل الخيري، ونمط (حدائي) ترعرع مع مجيء السلطة والانفتاح على دول ومنظمات عالمية وأخرى إقليمية. أي أن هناك أنماطاً متباينة من العمل الأهلي. فتتمتع الصمود لا يمكن أن تتكئ على المساعدات المالية الأجنبية المسيسة، إذ إن لهذا النوع من المساعدات أجدته المختلفة، بينما العمل الأهلي (الحدائي) لم يجد ما يمنعه من مد اليد لأي كان، لمجرد أن تطلعات القيمين على المؤسسة تتقاطع مع تطلعات الجهة الداعمة، مع أنها لا تعبر، بالضرورة، عن تطلعات المجموع الوطني.

على الرغم من ذلك، فإننا لا نستطيع أن نغض أعيننا عن الإنجازات المهمة التي حققتها المنظمات الأهلية أكان ذلك قبل مجيء السلطة أو بعده. فقد استطاعت بناء شبكة أمان اجتماعية، ساندت شرائح مهمشة ومسحوقة من الفقراء والأيتام في طول البلد وعرضه، كما أقامت شبكة تعليمية وصحية مساندة، كان لها دور ملموس في تعزيز صمود الناس، علاوة على إثراء المكتبة الفلسطينية والعربية بكم من النتاج الثقافي في كثير من الميادين. وفيما يتعلق بالعمل الأهلي التقليدي يمكن رصد عدة إخفاقات منها:

- (1) لم يستطع إنجاز مشاريع استثمارية إنتاجية ناجحة طويلة الأمد، بحيث تشكل رافداً مادياً مساعداً بدلاً من الاعتماد الكلي على التبرعات الداخلية أو الخارجية. لذلك بقي هذا العمل رهن تفاعل المتبرعين معه من جهة، وهممة القيمين عليه ونشاطهم من جهة أخرى.
  - (2) لم يستطع أن يغير نوعياً من طبيعة الذين يتلقون المساعدة، كأن يمتلكون أدوات الإنتاج، وبقي شعاره: "أنفق ما في الجيب يأتك ما في الغيب". وكان الأجدى السير وفق المثل: "لا تعطني سمكة بل علمني كيف أصيد السمك".
  - (3) اقتصره على الجوانب الخيرية من دون القدرة على تخطي هذه العتبة نحو القضايا المعرفية والبحثية أو الثقافية.
  - (4) مأسسة العمل إلى درجة إعلاء الشأن الوظيفي على حساب الشأن الطوعي بعدما تضاءلت روح التطوع إلى درجة لا تكاد نراها قياساً على ما كانت عليه الحال سابقاً.
- أما على صعيد العمل الأهلي (الحدائي) فالمشكلة أكبر، إذ يمكننا رصد جملة من الإخفاقات تتمثل في:
- (1) خلق شريحة من النخب بعيدة عن الناس وهمومها، وعن التأثير أو التأثر بما يجري حولها من معطيات اجتماعية أو سياسية أو أمنية.
  - (2) عدم قدرتها على خلق نماذج ديمقراطية حقيقية أو حتى ثقافة ديمقراطية، والاكتفاء بالتحليل في عالم النظرية والفكر.
  - (3) وضع الأجندة بحسب أولويات الممول ووفقاً لمواءمة الشأن المحلي بالشأن الأجنبي، الأمر الذي عزز عزل بعض الموضوعات الوطنية المهمة عن أجندة الممولين، ومنع التمويل عن جمعيات تعنى بقضية اللاجئين مثلاً أو القدس أو الأسرى أو الأمن.
  - (4) عدم استفادة القطاع الأوسع من المنظمات الأهلية من التمويل الغربي، واقتصره على مجموعة صغيرة ترتبط، مصلحياً، بأجندة الممولين.

**جورج أبو الزلف:** لا يمكن الحديث عن مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين من دون وضع هذه القضية في سياقها الطبيعي، أي في سياق التطور الطبيعي لمنظمات العمل الأهلي ودورها التنموي، أكان ذلك في فترة نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية أو في ظل الانتفاضة الثانية. فالسلطة الفلسطينية، وبعد أن شعرت بوجود منافسة بينها وبين منظمات المجتمع المدني التي نشأت في فترة الاحتلال، حاولت تقييد حرية مؤسسات العمل الأهلي وألزمته، في سنة 2000، الحصول على ترخيص، إلا أنها فشلت في ذلك، واستطاعت هذه المؤسسات تحويل الترخيص إلى تسجيل فقط.

أعتقد أن مؤسسات العمل الأهلي نجحت في المساهمة في إقرار قانون عصري إلى حد كبير، لكن تبين لاحقاً أن موضوعي المساءلة والشفافية في داخلها كانا قضية شبه معدومة وشبه منسية، وهو ما أثر لاحقاً في قدرتها. فسمعتها كقوة نضالية وكفاحية في فترة الاحتلال تضررت في الأعوام الأخيرة بسبب ظهور الفساد في بعض

المؤسسات، الأمر الذي عكس نفسه بصورة كبيرة على مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين. وأحب أن أؤكد ثلاث قضايا أساسية:

**أولاً:** تعدد الرؤى في مؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، فهذه المؤسسات لا تمتلك رؤية تنموية واحدة، إذ إن هناك مؤسسات تسعى لبناء تنمية مقاومة للاحتلال، باعتبار أننا ما زلنا نعيش مرحلة تحرر وطني، وأخرى تلهث وراء التمويل، ومنها ما يحمل رؤى أكثر ليبرالية. لكن ما دام لدينا سلطة فلسطينية، فمن الممكن بناء نظام تنموي مستدام حتى لو كنا تحت الاحتلال.

**ثانياً:** انبثاق الرؤى التنموية من توجهات أيديولوجية وسياسية متنوعة. فهناك مؤسسات لها طابع خيرى وتطوعي مبنية على أساس العضوية، ومنها ما يعتمد على التمويل الخارجي 100% أو أقل قليلاً، وغيرها ذات طابع أيديولوجي إسلامي، وأخرى خيرية مسيحية، وكذلك مؤسسات ذات طابع يساري أو علماني.

**ثالثاً:** تأسيساً على ما سبق، وفي ظل تعدد الاتجاهات التنموية، فإن من غير الممكن الحديث عن العمل الأهلي ضمن سياق واحد. فبناء تنمية حقيقية ومستدامة تحت حراب الاحتلال هو شعار غير واقعي، وبالتالي يجب ربط موضوعها بالتحرر الوطني لأن هدفها هو تعزيز الصمود وتقصير عمر الاحتلال.

### ■ كيف نتحدث عن مساهمة المنظمات الأهلية الفلسطينية في التنمية الفلسطينية وقد غرقت غزة في الظلام بعد يومين من عدم إدخال الوقود؟ هذا يؤدي إلى التساؤل التالي: ماذا فعلت المؤسسات الأهلية؟

**جورج جقمان:** أنا أوافق، عامة، على ما وصف به الإخوة والزلاء المنظمات الأهلية، لكن هناك عدة أسئلة من الصعب الاتفاق على الإجابة عنها، وأشير إلى ثلاثة منها:

(1) ما هو مفهوم التنمية تحت الاحتلال؟

(2) ما هو دور المنظمات الأهلية؟

(3) ما هو دور الدولة؟

الإشكالية الأساسية في الحالة الفلسطينية هي وجود الاحتلال في الدرجة الأولى. وبالتالي ثمة سؤال آخر هو: ما المقصود بالدور، وما المقصود بالتنمية تحت الاحتلال؟ فبحسب علمي، لا يوجد تصور واحد للتنمية في هذه الأوضاع، ولا يوجد أيضاً لدى الحكومة الفلسطينية تصور عنها. مثلاً، إذا كان المقصود التنمية في إطار رأسمالي، وهو الموقف الرسمي للسلطة الفلسطينية، فإن موقف كل من البنك الدولي والمؤسسات الدولية معروف، وهو أنه لا يمكن أن تستقيم التنمية بوجود 560 حاجزاً، وقيود على النشاط الاقتصادي الفلسطيني عند المعابر. وهذا الأمر ليس بجديد، فقد أصدر البنك الدولي عدة تقارير عن هذا الموضوع. ومن منظور اقتصاد السوق فإن التنمية هنا متعذرة بسبب الاحتلال.

هنا ينشأ سؤال آخر: ما دور المؤسسات الأهلية في سياق من هذا النوع؟ فلو أخذنا، على سبيل المثال، التمويل قبل إنشاء السلطة الوطنية، لوجدنا أن تمويل المنظمات الأهلية بحسب تقديرات البنك الدولي، كان يتراوح ما بين 120 مليون دولار و220 مليون دولار سنوياً، لكنه تناقص منذ نشوء السلطة الوطنية، إذ تشير التقديرات إلى أن الأرقام أصبحت تتراوح ما بين 60 مليون دولار و80 مليون دولار. وهذا الرقم يساوي 7.5% تقريباً من رواتب السلطة، وهو رقم ضئيل.

هنا أشير إلى ما قاله الزلاء عن التعددية. نعم هناك تعددية، أي أن واقع المنظمات الأهلية يتسم بالتجزئة، لكن حتى في هذا السياق توجد عدة أدوار، ولا توجد رؤية تنموية واحدة. وأعود إلى السؤال الأساسي: ما هي المنظمات الأهلية؟ هنا يتوقف الجواب على منظور الشخص. فقياساً على ما هو موجود في مختلف الدول، يمكن النظر إلى المؤسسات الأهلية بأكثر من طريقة، مثلاً: هناك مؤسسات تعنى بحقوق الإنسان، ومنها ما يعنى بحقوق الأطفال، وأخرى تعنى بالزراعة أو بالمياه أو بالصحة، وكلها يعمل في اتجاهين: الأول، التأثير في السياسات العامة، والثاني، إذا كانت تقدم خدمات إلى الجمهور (أي أنها مؤسسات ذات طابع إغاثي) فهي أيضاً تؤدي دور شبكات أمان، بمعنى أنها توفر بعض الخدمات التي لا تستطيع الدولة تأمينه، أو أنه من غير المرغوب فيه أن توفره الدولة، وهو ما يجلب قدراً من الاستقرار السياسي لهذه الدول. هذا يعني أنها تخفف من الفقر بصورة ما، لكن من دون إزالته، أي تجعله فقراً يمكن تحمله سياسياً.

إنّما، القطاع الأهلي هنا يتسم بالتجزئة، ومن الصعب إيجاد نظرة واحدة إلى مفهوم التنمية، من دون أن نذكر ما يمكن أن يسمى مداخل أخلاقية أو مداخل فكرية. المشكلة في الوضع الفلسطيني هي ضعف الأحزاب السياسية التي كانت المنظمات الأهلية مرتبطة بها، أو نشأت بدافع منها، وضعف التصورات الأخلاقية أو الأيديولوجية المرافقة والتي كانت تشكل في الماضي عنصراً هادياً في عمل تلك المنظمات. يستثنى من هذا بعض المؤسسات الحالية التي يقال إنها ترتبط بـ "حماس". لكن من المنظور الشخصي، أرى أن هناك ضعفاً في تبني القضايا الرئيسية التي يعانها العالم العربي في سياق العولمة، مثل العدالة الاجتماعية. وفي هذا المجال، أقول إن هناك ضعفاً في هذه التجمعات، وأحد أسباب ضعف المؤسسات الأهلية هو ضعف الأحزاب السياسية.

**هديل قزاز:** أنا أختلف في الرأي مع باقي الزملاء، لكنني أتفق معهم في نقطة واحدة هي أن الرؤى التنموية في بلد ما ليست بالضرورة رؤى موحدة. فهناك تعريفات متعددة للتنمية، وهذا بالتأكيد ينطبق علينا كفلسطينيين، ولهذا، ليس متوقفاً من العمل الأهلي صوغ رؤية تنموية شاملة للبلد. لكنني أقول، على عكس ما قيل، إن العمل الأهلي الفلسطيني كان لديه قدرة هائلة على عرض نماذج تنموية متعددة ومتنوعة ومختلفة ورشيقة وقادرة على التأثير في مختلف المراحل السياسية والتاريخية. ويجب ألا ننسى أن العمل الأهلي الفلسطيني بدأ في مرحلة تسبق الحكومة والسلطة والدولة، وكان عملاً أهلياً تطوعياً يعتمد على الناس وقدراتهم، كما كان يساهم في بلورة مفهوم للتنمية من أجل الصمود، أي تعزيز صمود الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال. لكن تغير الأوضاع والمراحل السياسية أدى إلى تغيرات في طبيعة العمل الأهلي، فقد تحول من نمط فيه التصاق بالناس واستجابة لهمومهم وقضاياهم، إلى مهارة في كتابة مقترحات المشاريع وتجديد التمويل والعلاقة مع الممولين.

من ناحية أخرى، كان للعمل الأهلي، في كثير من المراحل، قدرة هائلة على تعريف وإعادة تعريف الذات، بدليل أنه في الفترة 1996 - 2000 كان يصب اهتمامه وتوجهاته على فكرة بناء الدولة، وفي إطار علاقة الدولة به وعلاقته بالدولة. وهنا، أشير إلى قانون المنظمات الأهلية، والتصدي لفكرة هيمنة الدولة ودور العمل الأهلي في تعزيز الديمقراطية، ودوره في مراقبة الدولة والتأثير في عملية سن القوانين والتشريعات.

بعد انتفاضة الأقصى، اضطر العمل الأهلي إلى العودة خطوة إلى الوراء، أي إلى الإغاثة ومساعدة الناس في تحمل الصدمة الهائلة التي واجهت المجتمع نتيجة السقوط المدوي لأجهزة السلطة، وعدم قدرتها على الاستجابة لحاجات الناس. وهذا الأمر لا يوجد مثله في أي مكان من العالم، وأنا لا أعتقد أن أي عمل أهلي في العالم كله مرت به التغيرات التي مرت بالعمل الأهلي الفلسطيني منذ سنة 1990 حتى الآن.

مرة أخرى، إن المؤسسات الأهلية ليست نمطاً موحداً. ففي الوقت الذي وجدت فيه مؤسسات تصل ميزانياتها إلى مليون دولار أو مليوني دولار في السنة، كانت تنشأ مؤسسات صغيرة في القرى والبلدات الفلسطينية تحاول أن تعمل وأن تستجيب لحاجات الناس، لكنها لا تجد تمويلاً، فتشعر بالفشل بسبب ذلك. ويعتمد بعض المؤسسات الكبيرة (NGO's) في تنفيذ مشاريعها على مؤسسات المجتمع القاعدية (CBO's) التي هي حيوية جداً وتصل إلى الناس، ويوجد من يؤمن بها ويعمل فيها بجدية.

ويجب ألا نغفل قضية نجاح المؤسسات القاعدية التابعة لـ "حماس" في الوصول إلى الناس، إذ إن هناك مؤسسات أهلية غير مسجلة، هي التي مهدت الطريق لفوز الحركة في الانتخابات. بمعنى أنها اشتغلت بالسياسة وبقضايا متنوعة، لكن بطريقة مختلفة.

وهناك أيضاً قضية أخرى تتعلق بزيادة عدد المؤسسات الأهلية، ولا سيما منذ سنة 2000 فصاعداً، وبارتباطها بالأحزاب السياسية واستخدامها أداة للمنافسة السياسية. فحكومة "حماس" توقفت تسجيل المنظمات الأهلية، وحكومة فياض توقفت تسجيل أكثر من 100 مؤسسة أهلية. هذا استخدام للعمل الأهلي في المنافسة السياسية. وللأسف، فإن بعض العناصر المسيطرة، والتي اشتهرت في المجتمع الفلسطيني بأنها تمثل العمل الأهلي، استخدمت كنماذج لضربه.

**غسان الخطيب:** لدينا مشكلة في تعريف المؤسسات الأهلية. فعندما أقول المنظمات الأهلية التي تعمل في المجال الصحي يخطر على بال الجميع "الإغاثة الطبية" و"اتحاد لجان العمل الصحي"، ولا يطرأ على بالنا "جمعية المقاصد الخيرية"، مع أنها مثل غيرها فيما يتعلق بمجال العمل والحجم، بل لعلها الأكبر. مثال آخر، عندما أقول منظمات أهلية في المجال الزراعي يخطر على بالنا "الإغاثة الزراعية"، لا جمعيات التسويق والتصريف الزراعية وهي اليوم

قليلة العدد والإمكانات، مع أنها كانت كبيرة جداً في فترة محددة؛ ويجوز أننا ننصرف عنها بسبب أجدنتها الأردنية. نلاحظ إذاً، أن البعض، عند ذكر المنظمات الأهلية غير الحكومية، يتذكر المنظمات التي ظهرت في فترة الانتفاضة الأولى بدوافع تنموية، لكن بخلفيات سياسية.

في اعتقادي، أن المنظمات الأهلية في مرحلة ما قبل السلطة، كان لها دور تنموي في مجالين: **الأول:** صوغ الاستراتيجيات التنموية. وكان هذا الدور يشمل المنظمات الأهلية وغيرها، أي الجهات الأهلية المتعددة التي تعمل في المجال التنموي من جامعات وأكاديميين ومؤسسات غير حكومية، والتي تعمل في المجال الفكري والبحثي وإعداد السياسات مثل "الملتقى الفكري العربي" وهو ليس مؤسسة تنموية، لكنه قاد، في مرحلة من المراحل، النقاش بين المؤسسات غير الحكومية، إذ لم يكن هناك حكومة. وانتهى هذا الجهد التخطيطي والتفكيري إلى صوغ خطة التنمية المشهورة جداً، والتي سميت "التنمية من أجل الصمود". وبقيت هذه هي الاستراتيجية التي يستند إليها العاملون في التنمية، وكانت موضع اتفاق بينهم، وفرضت نفسها على جهات مانحة، وكذلك على منظمة التحرير بشكل إيجابي. هذا يعني أنه كان للمنظمات غير الحكومية دور تنموي في صوغ الاستراتيجيات التنموية، فملأت الفراغ الناتج من غياب الحكومة، وقامت بهذا الدور بطريقة تثير الاحترام إلى درجة كبيرة.

**الثاني:** كان الدور التنموي للمنظمات، قبل حقبة السلطة، هو المساهمة في التنمية لا صوغ الفكر التنموي والاستراتيجيات التنموية، إذ كان لها مساهمات في عمليات التنمية على مختلف المستويات وفي عدة قطاعات، وأيضاً في التشغيل، والتنمية الزراعية، والعمل الخدماتي. ولو أراد المرء العودة إلى الوراء لوجد أن دور المؤسسات الأهلية في المجال التنموي يستحق الاحترام الكبير. أما بعد قيام السلطة فقد تغير الوضع إلى حد كبير جداً، وتراجع دور المنظمات الأهلية كماً ونوعاً، وذلك لعدة أسباب منها أن الحكومة تولت جزءاً كبيراً من المسؤولية ومن الدور التنموي. فعندما جرى تأليف الحكومة، قامت وزارة الصحة بجزء كبير من العبء، والأمر نفسه حدث في وزارات أخرى. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجهات المانحة أصبحت تخصص الجزء الأساسي من مساعداتها للعمل الحكومي، كما صارت الحكومة هي المكلفة صوغ الاستراتيجيات التنموية، وهذا كان على حساب التوجه التنموي، وبالتالي تراجع دور المنظمات غير الحكومية في المساهمة في التنمية وفي صوغ الوجهة التنموية في البلد.

### الأحزاب والمنظمات الأهلية

■ ثمة وجهة نظر ترى أن المنظمات الأهلية استولت على دور الأحزاب السياسية، واستقطبت جزءاً من كوادرها فأضعفتها، بل إن هناك من يعتقد أن المنظمات الأهلية تمنع، بصورة ما، ظهور أحزاب جديدة بعدما ضمت إلى صفوفها الكادرات كلها التي من شأنها أن تبادر إلى تكوين الأحزاب. وهناك من يقول العكس، أي أن ضعف الأحزاب في فلسطين ناتج من مشكلاتها وأوضاعها الخاصة، وهو ما أدى إلى إضعاف المنظمات الأهلية ذاتها.

أديب زيادة: فيما يتعلق بمن أضعف الآخر، المنظمات الأهلية أم الأحزاب السياسية، فالنظريتان صائبتان. لقد أضعفت المنظمات الأهلية جزئياً بعض الأحزاب، وتحديدًا اليسار الفلسطيني الذي تأثر، إلى حد كبير، بسقوط الاتحاد السوفياتي وبحالة الفراغ الأيديولوجي الذي نجم عن ذلك. فكثير من المنظمات الأهلية التي ضمت الكوادر اليسارية، أصبح يعتمد في تمويله على اتجاهات غربية. أي أن هذا الكادر ألقى بنفسه في أحضان الغرب والرأسمالية، بعد أن كان يناضل ضد هذا الخط تماماً، إذ لاحظنا أن يساريين كثيرين باتوا بعيدين كثيراً عما كانوا عليه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي. وهذا من جملة العوامل التي أضعفت اليسار الفلسطيني، وجعلته يعيش حالة الترهل التي يعيشها حالياً، وقد ترك ذلك بصماته على التفاعلات السياسية لاحقاً، بحيث أصبحنا نرى اليسار في الفترة الأخيرة ملحقاً باليمين، عملياً. كما أن كثيراً من كوادر اليسار ترك مواقفه التنظيمية عندما سحنت له الفرصة ليلتحق بالمنظمات الأهلية تعبيراً عن الوضع الجديد الناشئ في الأراضي الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو. وهذا الكلام لا ينطبق على التيارات الإسلامية، التي تعتمد شبكة علاقات كبيرة في إدارة مشاريعها التنموية، إذ استثمرت هذه الأحزاب العامل السياسي والديني داخلياً وخارجياً، وبقي اعتمادها على اتجاهات عربية وإسلامية، وهو ما حررها عملياً من سطوة الممول الغربي وأجدنته، وبالتالي عزز حضورها.

**جورج أبو الزلف:** أنا أعتقد أن بعض التيارات الفلسطينية ساهم في إفساد العمل الأهلي. فعلى سبيل المثال، حركة "فتح"، وقبل أن تسلم السلطة لحركة "حماس"، سجلت أكثر من خمسمئة مؤسسة وهمية، وقد كررت "حماس" هذا العمل بعد تسلمها السلطة، الأمر الذي أثر سلباً في العمل الأهلي وصدقيته. وكانت الأحزاب اليسارية السبابة إلى موضوع العمل الأهلي في فلسطين منذ ثمانينيات القرن الماضي حتى بداية الانتفاضة الأولى، وهذه حقيقة تاريخية. وأعتقد أن المد السياسي لأي فكر سياسي، سواء أكان قومياً أم إسلامياً أم يسارياً، يساهم في تعزيز العمل الأهلي لا العكس.

في السياق نفسه، فإن المرحلة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين حتى اليوم، لا في الوطن العربي وحده وإنما في مختلف أنحاء العالم، تشهد وجود مد للإسلام السياسي. وقد ساهم هذا في نهوض جمعيات إسلامية تشهد بدورها حالة من القوة في العالم العربي، بما فيها المجتمع الفلسطيني. وأنا متأكد أنه إذا انحسر الاتجاه السياسي فإن ذلك سينعكس على العمل الأهلي. ولهذا، فأنا أؤيد مقولة أن تراجع الدعم للياسر في الشارع الفلسطيني عكس نفسه على عمله في المؤسسات الأهلية.

**جورج جقمان:** في البداية، أنا لا أوافق على أن المنظمات الأهلية أضعفت الأحزاب السياسية. أعتقد أن ذلك خطأ كبير في التحليل، وسأبين ذلك بوضوح، لكن يجب أن نميز بين عدة عناصر: أولاً، ظاهرة ضعف الأحزاب، وهنا تحديداً نتحدث عن ضعف الأحزاب السياسية، لا عن "حماس". ثانياً، هذه الظاهرة ليست خاصة بفلسطين وحدها، أي أن انحسار قواعد الأحزاب لم يحدث عندنا فقط. ففي أواخر السبعينيات من القرن الماضي، كنت أدرس في جامعة في نيويورك، وكنت رئيس منظمة الطلبة العرب، وكان هناك مسعى مستمر من فصائل منظمة التحرير كلها لتنظيم القاعدة الجماهيرية بين الطلبة في الولايات المتحدة، لكنها انهارت بعد سنة 1982، أي بعد خروج المنظمة من بيروت وانحسار تمويلها. وهناك أسباب متعددة لضعف المؤسسات، وهو غير مقصور على المنظمات الأهلية. مثلاً كان هناك شبكة من الحضانات لمعظم الفصائل، لكنها اختفت بعد قدوم السلطة. وأذكر أن كثيراً من المنظمات الأهلية أسسته الأحزاب السياسية، وكان هناك تسابق على توظيف كوادر هذه الأحزاب في هذه المنظمات.

الواقعة الأساسية هنا هي التالية: صحيح أن هناك عدداً لا يستهان به من الكوادر الحزبية في هذه المنظمات، وخصوصاً من الفصائل اليسارية، لكن لا توجد دراسة تحدد الأرقام. نحن نعلم ما حدث منذ نشوء السلطة الفلسطينية. كان هناك تقسيم في التوظيف. مؤيدو "فتح"، في معظمهم، تم توظيفهم في السلطة الفلسطينية. كان هناك كوتا للأحزاب السياسية، و"حماس" لم يكن لها حصة، وأغلبية الأحزاب اليسارية تحولت إلى العمل الأهلي. ومع أن العديد من الأحزاب يعمل في القطاع الخاص وفي المصارف والشركات، إلا أن أحداً لم يقل إن القطاع الخاص أضعف الأحزاب السياسية، أو إن السلطة الفلسطينية أضعفت الأحزاب السياسية.

هناك خلط بين السبب والنتيجة. لكن النقطة الأساسية المهمة هي أنه لا يعقل أن تكون الأحزاب بعد انقراض هذا الجيل غير قادرة على توليد جيل جديد من الكوادر. هذا يعني أن المشكلة هي عند الأحزاب نفسها، أو أنها مشكلة المجتمع. أين هو الكادر الجديد الذي تنشئه الأحزاب؟ ثم ما هو الدليل على صحة هذه الاتهامات؟ لا يوجد دليل. توجد انطباعات، وأنا لا أوافق عليها.

**غسان الخطيب:** الدليل هو أنه في مرحلة معينة، اعتمد نوع محدد من المنظمات الجماهيرية (NGO's) على كادر الأحزاب الذي أرضى رغباته وقناعاته وإيمانه بالعمل الوطني والعمل التنموي من خلال منفذ أكثر راحة، وأكثر رغداً، وأكثر أمناً من منفذ الأحزاب السياسية. وعندما تتطلع إلى بعض هذه المؤسسات تجد أن القيمين عليها، بأكثرية الساحقة، كانوا كوادر أساسية في هذه الأحزاب. وبالتأكيد من غير المعقول أن يقوموا بالدور نفسه، أو أن يضعوا الجهد نفسه في أحزابهم، ولا بد منطقياً من أن يكون هذا على حساب الأحزاب.

**جورج جقمان:** أين باقي الكوادر؟ ولماذا لم يحدث الأمر نفسه مع "حماس"؟

**غسان الخطيب:** "حماس" لم تعتمد على التمويل الأجنبي. طريقة تمويلها مختلفة.

**جورج جقمان:** كانت تعتمد على السعودية في تمويلها. فما الفارق؟

**غسان الخطيب:** أعتقد أن السياق الذي نتحدث عنه بخصوص تطور المنظمات الأهلية نتج من إغراقها بالتمويل الغربي تحديداً، مع أنني لست ضد التمويل من حيث المبدأ. لئلاخذ حزب الشعب مثلاً؛ نسبة عالية من الكوادر المتعلمة، أي التي لديها القدرة على أن تكون كوادر نوعية في هذا الحزب، أصبحت موظفة في المنظمات الأهلية. أما كوادر الحزب فنسبة عالية منها ليست متعلمة، ولا ذات شهادات ولا خبرة. إننا، حرمت الأحزاب السياسية من النوعية.

**جورج جقمان:** ألا تعتقد أن حزب الشعب عندما أرسل بهذه الكفاءات إلى المؤسسات كان يعلم بأنه يقوم بعمل لمصلحته، وأن وجود هذه الكفاءات فيها لا يفقدها عضوية الحزب؟

**غسان الخطيب:** هكذا كانت الآمال. إذ كان ينظر إلى هذا الأمر كتطور إيجابي، لأن لهذه المنظمات أهدافاً تنموية وهي تساهم في العملية التنموية، أي أنها تشبه في جزء من أهدافها العامة الأحزاب الوطنية كافة. لكن الواقع أن الأمور لم تسر على هذا النحو، فقد تكونت أجنداث خاصة بسبب موضوع التمويل. وهنا يكمن الخطر.

**هديل قزاز:** العمل الأهلي يمكن أن يكون قوياً في ظل دولة قوية وأحزاب قوية. فإذا كانت الدولة ضعيفة والأحزاب ضعيفة، فالعمل الأهلي يكون في المحصلة النهائية ضعيفاً. وهناك مشكلتان أساسيتان في هذه القضية: **المشكلة الأولى** والأساسية هي انهيار المشروع الوطني الفلسطيني. إن فصائل منظمة التحرير، ولا سيما بعد اتفاق أوسلو، ليس لديها رؤية واحدة، وهنا تكمن الإشكالية. فالأحزاب في منظمة التحرير غير قادرة على صوغ رؤية سياسية بديلة من الموقف بعد هذا الاتفاق، وبالتالي لا تستطيع صوغ رؤية بديلة قادرة على استقطاب أعضاء جدد.

**المشكلة الثانية** لها علاقة مباشرة بالتمويل. من أين كانت تمول الأحزاب السياسية الفلسطينية نفسها؟ كانت منظمة التحرير هي من يمولها، وبذلك كانت رهناً بقرار المنظمة. إن بحث الأحزاب عن بدائل للتمويل جعلها ترى في فكرة المنظمات الأهلية مخرجاً. ومن هذا الطريق أمل بعض الأحزاب، وتحديداً الأحزاب اليسارية، بأن يحصل على تمويل إضافي أو بديل. لكن التمويل المتاح لم يكن دائماً تمويلياً من الأحزاب اليسارية الأجنبية، أو من المؤسسات اليسارية الأوروبية والأميركية، فقد كان يصدر أحياناً عن الكنائس والمؤسسات المحافظة دينياً. ويفرض التمويل الأجنبي أن يتم توظيف أشخاص بمواصفات خاصة. مثلاً، يجب أن يجيدوا الإنكليزية، وأن يكونوا متعلمين وقادرين على التواصل مع الممولين، وعلى كتابة المشاريع. وهكذا انبثقت من الأحزاب السياسية فئة جديدة ذات مصالح تعمل في المؤسسات الأهلية، لديها راتب ثابت، وفي أحيان كثيرة هي التي تنفق على الحزب. وهذا شيء لا نستطيع أن ننكره تحديداً في حزب الشعب ومؤسساته الأهلية. وكذلك الأمر في الجبهة الشعبية. إن هذه الفئة الجديدة صارت تعتقد أنها أقوى من الحزب، فهي صاحبة فضل عليه، وبما أنها الجهة التي تملك المال فقد صارت قادرة على السيطرة على الأحزاب. وفي الوقت نفسه، صارت مصالحها الذاتية أهم من المصالح العامة. وكان بعض المنظمات الأهلية يعتقد أنه يستطيع أن يؤثر في رؤية الحزب.

هناك مسألة أخيرة وهي مهمة لأنها ذريعة الذين تركوا الأحزاب. فهؤلاء هاجموا أحزابهم واتهموها بأنها غير ديمقراطية، ولا تمنحهم المجال لعرض أفكار ترفد برنامج الحزب وتؤثر فيه. فهذه الأحزاب لم تكن قادرة على استيعاب التغييرات التي حدثت في العالم. وعندما سافر أعضاؤها وشاركوا في مؤتمرات، وتعرضوا لمختلف الخبرات، حاولوا توظيفها فلم يسمعهم أحد، بل اعتبروا منسلخين عنها وعن بقية الكوادر التقليدية التي لا تستطيع قراءة الإنكليزية أو أي لغة أجنبية أخرى، وغير قادرة على الاطلاع على ثقافات متنوعة أو تطوير خطاب جديد، الأمر الذي أدى إلى الانفلات.

**جورج جقمان:** ما هو تحديداً السبب الذي جعل بعض المؤسسات الأهلية أقوى من الأحزاب؟

**هديل قزاز:** التمويل أولاً، ثم الاطلاع على أفكار ورؤى جديدة في العالم. وفي الوقت نفسه، تراجع تمويل الأحزاب بصورة كبيرة جداً بسبب تراجع تمويل منظمة التحرير الفلسطينية لها.

**غسان الخطيب:** كوادر "فتح" أتاحت لها فرصة الانخراط في وظائف في السلطة، لكن الأحزاب اليسارية لم تتح لها فرصة مماثلة.

**جورج جقمان:** الأحزاب اليسارية التي أتت مع منظمة التحرير من الخارج، مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، حصلت، تبعاً لحجمها، على فرص توظيف أكثر من "فتح".

**جورج أبو الزلف:** أعتقد أن الصورة تحولت عندنا في كثير من الأحيان. فبدلاً من أن يكون الحزب هو الذي يقود المنظمات الأهلية، أصبحت هي التي تقود الحزب السياسي. وليس السبب هو التمويل فحسب، بل أيضاً تراجع هذه القوى والأحزاب إلى الوراء.

**عبد الرحمن التميمي:** ما يحدث في الأحزاب السياسية، أي هجران الناس لها، ليس مسألة خاصة بفلسطين، فهو أمر يحدث في العالم العربي. لذلك، فإن تحميل الحزب السياسي الفلسطيني هذا العبء غير مقنع. أعتقد أن الظاهرة تحتاج إلى تفكير في سياقها الاجتماعي في العالم العربي كله.

القضية التي تحتاج إلى تدقيق هنا هي اختفاء الطبقة الوسطى التي تشكل دائماً العمود الفقري للأحزاب وخصوصاً الأحزاب اليسارية. ففي العالم العربي تنحسر الطبقة الوسطى بصورة كبيرة. ومن ناحية أخرى، ليس من العدل الحديث عن الخروج من الأحزاب من دون أن نتكلم على الدخول فيها. يعني، هنالك هجران من جانب كفاءات تقنية، لكن هناك مشكلة في استقطاب جيل جديد من الشباب.

إن مهمات المؤسسات الأهلية الفلسطينية كانت، قبل قيام السلطة، سياسية غالباً، لكن بعد قيام السلطة أصبحت أقرب إلى التكنوقراط. باختصار شديد، توجد ظاهرة جديدة هي دخول التكنولوجيا على حساب الأيديولوجيا. ثمة أمر أريد أن أضيفه: من غير الصحيح أن الهجران يحدث في الأحزاب اليسارية وحدها فحسب، بل أيضاً في الأحزاب المتدينة أو الإسلامية. فالأحزاب الدينية تعمل كما كان اليساريون يعملون في الخمسينيات من القرن الماضي: تكوين مؤسسات ونقابات. لكن الفارق هو أن الصلة بين الإسلامي الموجود في النقابة وحزبه السياسي ظلت قوية، بينما هي في الأحزاب اليسارية وغير اليسارية ضعيفة. في الأحزاب الإسلامية هناك هجران إلى النقابات مع فارق القوة في الصلة.

**جورج أبو الزلف:** إذا افترضنا أن تمويل المؤسسات الأهلية توقف وجرى إغلاقها جميعها، هل ستقوى الأحزاب؟ لقد أشرت إلى اضطراب الأحزاب خارج فلسطين. أنتم تتحدثون عن الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن هذه الظاهرة موجودة في المناطق كافة. أعتقد أن من الصعب حسم الموضوع من دون الاتفاق على الأوزان التي نعطيها لكل سبب من الأسباب، كما أنه من الصعب تحديد هل أن هذا السبب هو الرئيسي، أم أن هناك أسباباً أخرى. الآن، ما هو وزن أي سبب؟ هذه مسألة تقدير.

### صدمة وهروب!

**أديب زيادة:** أعتقد أن صدمة ثقافية وسياسية حدثت وأدت إلى فقدان الدور الذي كان يؤديه كل من الكادر والقيادة عند أحزاب اليسار بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. إذ فقد الكادر دوره في التنظيرين الفكري والسياسي، وما عاد له دور فاعل في كليهما، ولا قناعة حقيقية بما أصبحت عليه حال الحزب بعدما فقد منظومته الأيديولوجية والسياسية، اللتين تشكلان مبررات الوجود والفاعلية في الأحزاب عامة. إن البحث عن الدور الناجم عن الفراغ الذي عاشه هذا الكادر، أوصله إلى المنظمة الأهلية التي التحق بها إما هروباً من الواقع الحزبي الجديد، وإما ربما كفراً بالعمل السياسي. وما حدث مع اليسار جرى مع حركة "فتح" التي ما عادت كوادرها تشتغل كفتحاويين بقدر اشتغالها كموظفي سلطة، وإذا ما اشتغلت، فبالقدر الذي يتيح استمرار مصالحها المرتبطة بهذه السلطة أكثر من كونها مرتبطة بالتحريك أو بقيام الدولة ذات السيادة.

## الحرية والقمع

■ نلاحظ في الضفة الغربية، على سبيل المثال، أن هناك عقيدة جديدة للأجهزة الأمنية الفلسطينية بدأت بالظهور، وهي تتمثل في التعامل مع أي تجمع أو نشاط. واللافت أن حكومة سلام فياض ما إن باشرت أعمالها حتى أغلقت بعض المؤسسات الأهلية. في المقابل لم يكن هناك دور جدي للمنظمات الأهلية في الاحتجاج على قرار إغلاق المؤسسات المحسوبة على "حماس"، كما لم يكن هناك دور في مواجهة السياسة الجديدة للأجهزة الأمنية. طبعاً، هناك سلوك مماثل تمارسه القوة التنفيذية في غزة لقمع أي تجمع غير حمساوي.

جورج أبو الزلف: أعتقد أن هناك تجنياً على شبكة المنظمات الأهلية. فهي ما زالت العنوان الأبرز على الساحة الفلسطينية فيما يتعلق بموضوع الحريات، في ظل كل من الأجواء السياسية المعقدة جداً، والانقسام السياسي الشديد، واشتداد الهجمة الاحتلالية الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني. وأظن أن هذه المنظمات تقوم بدور كبير على الساحة الفلسطينية، لكن هناك أحياناً ما يمكن تسميته انتماء وهمياً إلى العمل الأهلي. إذ لا يعقل أن يكون الناطق باسم الحكومة الحالية مديراً سابقاً لأبرز المنظمات الأهلية التي تطالب بالحرية والديمقراطية ثم يقول: نحن قمعنا المسيرة لأن المسيرات ممنوعة في هذا اليوم، وهذه مسيرة غير مرخصة. مطلوب من منظمات المجتمع المدني أن تعيد الاعتبار إلى موضوع الانتماء إلى قضايا العمل الأهلي في فلسطين، وإلى الحريات في المجتمع الفلسطيني، لا إلى القضايا التنموية فقط. يجب أن تكون المنظمات الأهلية منسجمة مع ذاتها في مختلف الاتجاهات حتى في موضوع التمويل، وخصوصاً التمويل المشروط، لأنه إذا أردت أن أكون جزءاً من هذا الشعب ومسيرته النضالية، ومن عملية بناء هذا المجتمع، فيجب أن أكون صادقاً مع نفسي، ومع الفئات التي أخدمها، وصادقاً في الانتماء إلى القضية التي أناضل من أجلها. إن وجود حالات شاذة من هذا النوع تؤدي إلى فقدان ثقة المجتمع الفلسطيني بالمنظمات الأهلية.

جورج جقمان: لقد صدرت عدة مواقف عن المنظمات والمؤسسات الأهلية بخصوص هذا الموضوع. لكن طبعاً هذا بحد ذاته غير كاف بسبب غياب حكم القانون. أي أنه لو كان في الإمكان مثلاً مقاضاة المسؤولين في محاكم مستقلة ونزيهة لكان من الممكن القيام بالكثير في هذا المجال. وفي غياب ذلك يبقى السبيل الوحيد للاحتجاج هو إخراج الناس إلى الشارع، وهذا ليس في قدرة المنظمات الأهلية وحدها، وإنما هو واجب الذين يمثلون الفلسطينيين، سواء الأحزاب أو الكتل النيابية أو الفصائل. وإذا كانت هذه غير قادرة على الوقوف أمام هذه الظواهر فإن المجتمع ضعيف.

### ■ السؤال ليس عما قامت به المنظمات الأهلية، بل عن النظام السياسي والسلطة وهل يتجهان نحو الشمولية؟

جورج جقمان: أعتقد أن هذه مرحلة موقته، بمعنى أن السلطة الفلسطينية تريد إثبات نفسها في العملية التفاوضية بعد مؤتمر أنابوليس. والقضية الأساسية أن مدخل السلطة إلى ذلك هو مدخل أمني. هذا هو أساس المشكلة.

هديل قزاز: هذا سؤال خلافي من أصله. فالمنظمات الأهلية ليس لديها حالياً قدرة على أن تتخذ موقفاً وتجد وراءها جماهير تدعم هذا الموقف، وذلك لأسباب كثيرة لها علاقة بتركيباتها. العلاقة ليست علاقة بأعضاء، بل علاقة مع مستفيدين، وهؤلاء لا يضبطهم برنامج فكري أو سياسي أو اجتماعي أو أيديولوجي، وإنما ينفذون مشروعاً هنا، أو يعقدون مؤتمراً هناك، لكن من دون ارتباط بمواقف فكرية أو اجتماعية أو سياسية. وهناك كثيرون من المستفيدين يأخذون الخدمة نفسها من أكثر من منظمة أهلية ربما تكون مواقفها مختلفة ومتباينة. والأسوأ في رأيي، أن الأعضاء الذين يمثلون هيئات إدارية ومجالس إدارة في المؤسسات ليس لديهم موقف واضح ومحدد يميزهم من غيرهم، فترى الأعضاء أنفسهم موجودين في أكثر من مؤسسة أهلية لا تملك مواقف متشابهة ومشاركة. المشكلة الأخرى هي مستوى التمثيل. من يجتمع في شبكة المنظمات الأهلية؟ يجتمع موظفو المؤسسات لا الأعضاء الذين هم الهيئة العامة، وهؤلاء الأعضاء ليس لهم دور. إن الذين يجتمعون هم الجسم التنفيذي للمؤسسة الأهلية، لا

الجسم الذي يصنع السياسة، والذي هو عملياً غير موجود، ولا مطلع على التطورات، وفي كثير من الأحيان مشغول وليس مستعداً لأن يعطي من وقته ومن عمله التطوعي عشر ساعات في الأسبوع. في الأغلب، إن رئيس مجلس الإدارة والذين يوقعون الشيكات هم الذين يترددون على المؤسسة، إذ لا يتم عقد اجتماعات دورية لمجلس الإدارة. هناك انقسام في الرؤية الأيديولوجية والفكرية والأهداف والبرامج، وهذا ما يجعل المؤسسات الأهلية تأخذ تمويلاً من مؤسسات أجنبية حتى لو كانت واحدة في أقصى اليسار وأخرى في أقصى اليمين! وهي فعلياً لا تعرف الفارق، إذ ليس لديها مواقف سياسية تحدد الممول، بل إنها في كثير من الأحيان لا تعرف الموقف السياسي ولا الفكري للمؤسسة التي تمولها.

لقد تحولت المؤسسات الأهلية، في معظم الأوقات، إلى مصدر دخل لعدد من الموظفين والموظفات، فهؤلاء لا يهتمون إلا بتقاريرهم ومشاريعهم التي يجب تسليمها في وقت محدد. كما أن كثيراً من المؤسسات النسوية تعمل فيه نساء لا يؤمن أصلًا بقضايا المرأة، وموظفات لا يعرفن ماذا تعني قضايا المرأة.

**عبد الرحمن التميمي:** أرى من تجربتي الخاصة في شبكة المنظمات الأهلية، على اعتبار أنها جسم واسع يمثل عدداً كبيراً من المؤسسات، أن السؤال الأساسي، وخصوصاً بعد انهيار السياسة الفلسطينية بعد الذي حدث في غزة، هو كيف يمكن للشبكة أن تتخذ مواقف، بحيث لا يبدو كأنها ساكتة عما يحدث، وألا يتم تجيير هذه المواقف لمصلحة طرف ضد آخر؟ الموضوع صعب جداً، لأن في داخل الشبكة أعضاء لهم رؤى مختلفة، وكنا دائماً نسعى نحو القاسم المشترك الأدنى، لا الأعلى، لتبني مواقف معينة، وقد نجحنا في بعض الأحيان وفشلنا في أحيان أخرى. ففي المفاصل الأساسية، وبما يتعلق بالحريات، وخصوصاً إغلاق الجمعيات، اتخذنا مواقف، ومارسنا الضغط على الحكومة، واحتكمتنا إلى المحكمة، واتصلنا بوزير الداخلية الذي تراجع عن بعض الإغلاقات. وأعتقد أن جزءاً كبيراً من الأحداث والتصرفات التي نشهدها مع أجهزة الأمن له بعد نفسي. فبعد انهيار الأجهزة الأمنية في غزة، أصبح لدى قياداتها في الضفة الغربية نوع من الشعور بأن من الضروري رد الاعتبار إلى أنفسهم ليُظهروا أنهم يسيطرون على الشارع.

**غسان الخطيب:** مرّت السلطة في علاقتها بالمنظمات الأهلية بثلاث مراحل:

**المرحلة الأولى:** منذ تأسيسها حتى سنة 2000، وفي هذه الفترة كان للسلطة موقف سلبي وعدائي من المنظمات غير الحكومية.

**المرحلة الثانية:** منذ سنة 2000 أو بعد ذلك بقليل حتى سنة 2004، وقد شهدت تفاعلاً حيوياً بين مؤسسات السلطة والعمل الأهلي، بالإضافة إلى كثير من عمليات التشاور في صوغ الخطط التنموية.

**المرحلة الثالثة:** هي المرحلة الأخيرة التي يجري الحديث عنها، وفي اعتقادي أنها حالة استثنائية، لأنها مرحلة صراع داخلي، وأزمة سياسية. وعندما يعاني النظام السياسي أزمات داخلية عنيفة تضيق مساحة كل من الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح الذي انهار تقريباً. ما هو دور المنظمات الأهلية في الحفاظ على الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاح؟ لا يمكن أن يكون للمنظمات الأهلية دور هنا، لأنها نوعان: نوع لا يتدخل ويعمل في مجاله المهني، ونوع آخر لا يستطيع أن يؤدي دوراً لأنه يفتقر إلى الصدقية في مجال الديمقراطية والإصلاح.

لكن أريد أن أورد معلومة مدعمة؛ لقد اتخذت الحكومة في إحدى المرات قراراً ينص على أن المنظمات الأهلية يجب أن تطبق أنظمتها الداخلية في الوقت نفسه الذي تطبق القانون. وكان على كل وزارة أن تتأكد أن المنظمة المرتبطة بها قانونياً يجب أن تطابق أنظمتها الداخلية القوانين المرعية. مثلاً، إن المنظمة التي لا تعقد في كل سنة انتخابات الهيئة الإدارية تفقد شرعيتها بحسب نظامها الداخلي، ويلغى حقها في التوقيع في المصرف حتى تتم الانتخابات. عندما طبقنا هذا النظام في مرحلة معينة وجدنا أن نسبة كبيرة من المنظمات فقدت أهليتها القانونية، فلم تجر انتخابات لا لسنة واحدة فحسب، بل أيضاً لخمس سنوات أحياناً. لكن خلال التجربة التي أتحدث عنها ارتفع، خلال سنتين، إجراء الانتخابات بنسبة كبيرة جداً.

**أديب زيادة:** ليس مطلوباً من المواطن أن يقوم بمفرده بمسيرة في البلد احتجاجاً على إغلاق المؤسسات أو على حصار غزة، فهذه مهمة ربما تكون أكبر منه. لكن ماذا يعني سكوت أحزاب سياسية بالكامل؟ ما معنى أن يكون

هناك مسيرات وتظاهرات واعتصامات في العالم كله احتجاجاً على حصار غزة، بينما لا نرى ذلك في الضفة الغربية؟! حتى على صعيد الصحافة المحلية، فقد كانت تغطية ما يجري في غزة خجولة جداً وربما رفعا للعتب وحذراً من إدانة التاريخ.

أنا أفهم أن يكون للمنظمات الأهلية اهتماماتها الخاصة بها، لكن هناك هروباً غير عادي من الوقوف على ما يجري في الضفة الغربية. لذلك نقول إن المنظمات الأهلية كان يمكن أن يكون تفاعلها مختلفاً مع ما يحدث في غزة، أو حتى فيما يتعلق بالانقسام الفلسطيني الداخلي ومتعلقاته! فما معنى أن تغيب وتغيب نفسها لأنها لا تريد أن تحسب على تيار من التيارات المتصارعة داخل الوطن كما يقول البعض؟! إن هذا يؤكد ذوبانها السياسي في الآخر، وتأكلها تحت ذرائع وحجج شتى. أعتقد أن هناك خللاً منهجياً في التعامل مع المرحلة الحالية بتعقيداتها المتعددة، وعدم الجدية في الحديث عن تيار ثالث أو رابع، فالكل يتهرب من مسؤولياته ولا بد من إعادة دراسة الاتجاهات. ■

(\*) جورج أبو الزلف: المدير العام للحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/فلسطين ● عبد الرحمن التميمي: عضو في لجنة تنسيق شبكة المنظمات الأهلية ● جورج جقمان: أستاذ مادة "الديمقراطية وحقوق الإنسان" في جامعة بيرزيت ● غسان الخطيب: مدرس مادة "دراسات ثقافية" في جامعة بيرزيت ● أديب زيادة: محلل سياسي ● هديل رزق القزاز: نائبة مدير مؤسسة هينرخ بل (Heinrich Böll).

(\*\*) زكريا محمد: شاعر وكاتب فلسطيني مقيم برام الله ● خالد فرّاج: عضو هيئة تحرير "مجلة الدراسات الفلسطينية".

(\*) لا بد من التنويه بالدكتور أحمد المسلماني، وهو أحد المبادرين إلى عقد هذه الندوة والمتحمسين لها بقوة، وكان يشغل منصب المدير العام لاتحاد لجان العمل الصحي في فلسطين. وللأسف، فإن الدكتور مسلماني رحل عن هذه الدنيا فجأة في 2008/1/7، وقبل أن يكمل التاسعة والأربعين من عمره الذي أمضى معظمه إما في السجون الإسرائيلية وإما متنقلاً بين قرى الضفة الغربية ومخيماتها باذلاً خدماته الصحية للناس جميعاً. ولا شك في أنه كان مثلاً استثنائياً في العمل الأهلي الفلسطيني الذي يعتبر أن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى جهد تراكمي في حقول الحياة اليومية كلها كي يتمكن من الصمود والبقاء أمام الاحتلال الإسرائيلي وفي مواجهته. وهذه الندوة مهداة إلى اسمه، هو الذي فجعنا جميعاً بغيابه. (المحرر)

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)